القواعد التفسيرية
في منطلقاتها وإجراءاتها
دراسة في باب الاستقامة والإحالة
عند سيبويه ١٨٠هـ

م. ميثم رشيد حميد
قسم اللغة العربية
كلية التربية للعلوم الإنسانية
جامعة كربلاء

خلاصة البحث

في هذه الورقة، محاولة لقراءة التراث النحوي العربي، على وفق النظريات النحوية المعاصرة. عنوان البحث فيها (القواعد التفسيرية في منطلقاتها، وإجراءاتها، قراءة في باب الاستقامة والإحالة عند سيبويه). تكشف هذه الورقة عن مسألة التمثيل وتأثيره على القواعد النحوية في بنيتها العميقة والسطحية.

لقد فطن النحاة العرب، عند دراستهم للغة العربية، إلى القواعد التمثيلية، أو ما يسمى اليوم التمثيل الذاتي للغة، وقرر أصحابه، أن التمثيل عامل محدد من خلال الإدراك التمثيلي للأشياء، في القاعدة النحوية.

إن نتائج البحث أظهرت، أن النحو العربي، لم يأخذ بمبدأ الاشتقاق، كأساس في دراسة بنية الجملة، فالنحاة تناولوا بنية الجملة من قضية التفريع الحاصلة فيها، وفي النهاية خلصت هذه الورقة إلى أن التفريع هو خاصية عربية، أوجدها النحاة، في الدرس النحوي العربي.

Abstracter

This paper is attempted to read the traditional Arabic syntax. According to, the modern Syntax theories. Title of research (the interpretational rules, in his principles and his approached , study in (bab Al isteqama wal ihala mina al kalaam) upon Seabawayh). This paper is research in the representation matter, and his trace, in syntax rules, deep structure, and surface structure (phonetic form).

The Arabic syntactic had shrewd to the syntax representational rules. Or, knowledge of I-language. And they decided that the representation is determinant, during the cognition of the representational to objects in syntaxes rules , upon they his study to the Arabic language.

The results of research is appeared, that the Arabic syntax, don't take the derivation principle, as foundation in the sentence structure. They saw to the sentence structure, from the embranchment case in sentence. In the end, this paper concluded that this case is Arabic characteristic. They find it in the Arabic syntax.

www.orpdf.com

المدخل المعرفي لقواعد التفسير

لاشك أن أعقد المسائل التي يعيشها الفكر الإنساني اليوم، تتمثل في الظاهرة المعرفية، المتداخلة في مشتركاتنا اللغوية. إن "هناك مبرراً للاعتقاد أن الأطفال يتعلمون اللغة من الشواهد الإيجابية، فصور التصحيح، غير مطلوبة، كما يبدو أنهم يعرفون الحقائق دونما تجربة ملائمة في عدد كبير من الحالات المعقدة"(١). فمن كلام جومسكي نفهم، أن المعرفة التي لها مثل هذا الطابع، لا يمكن أن نكشف عنها من خلال مقابلة الصحيح من اللغة نحوياً، مع ما يستعمل منها وينتهي

الأمر. فالمسألة الآن أعقد من أن تكون مداخلها متعلقة بالوصف الإيجابي وغير الإيجابي، فهي تمتد نحوياً مما هو مقبول يُقاس على قاعدة، إلى ما هو معقول، أو ما يطلق عليه جومسكي، "متطلب المعقولية". ويعني به الخروج بالقواعد وأنظمتها من نطاقها المحدود، إلى تنوعها الأقصى، مع ضمان تحقق دقتها.(٢)

سيكون من البديهي مع هذا الانفجار المعرفي، ومحاولة الإحاطة بالنتائج المدروسة أو الممكنة، أن يلجأ التفكير النحوي، إلى تغيير المنطلق المعرفي، أي تحديد المداخل بطريقة تناسب الدقة في العمل. لذلك كانت الإحالات المعرفية برمتها عرضة للتغيير، وما غيّره النحو التوليدي من هذه المنطلقات، تمثّل بنقل أفكاره، من الكفاية الوصفية، إلى الكفاية التفسيرية.(٣) ففي الكفاية الوصفية، كانت آليات العمل النحوي غنية ومطلقة، وتمتد عبر النماذج المدروسة، وربما تكون متداخلة معها. أما في الكفاية التفسيرية، فالأمر معكوس، فيجب تقنين الوسائل المتاحة، ومن ثم إشغالها بأكبر مساحة ممكنة من اللغات المتنوعة.

ويبدو أن التفسير هنا معلق بمعادلات معقدة، تضم إلى جانبها فهماً موسعاً عن قدرة الإنسان في تمثيله للظاهرة اللغوية، هذا من جانب العمل النحوي. أما من جانب المتكلم، فهي تصف القدرات المشتركة لدى الإنسان. فعلى الرغم من صغر وقلة الأمكانات المتاحة، نجد أننا نستوعب وننجز عدداً غير متناهٍ من الجمل. إذن هكذا تبدو العملية اللغوية، مناطة بمقدار تحققها في المنهج المعرفي الذي اختطه إفلاطون، أو ما سماه جومسكي "مشكلة إفلاطون"(٤). ومن خلال هذا المنهج، يمكن الوصول إلى الطرائق الإجرائية التفسيرية الداعمة للعمل النحوي.

وبعد هذه المقدمة، نجد أن العنصر المشترك في توحيد الجهد النحوي، وإعادة مقارنته بجهود أخرى، يشترط فيه تمثيل القاعدة النحوية، في النماذج المتاحة للدراسة، وقد يكون هذا المشترط آلية عمل فحسب. ولكن بالعودة إلى سنة التطور التي يشهدها المنهج المعرفي، وما رأيناه في النقلة البنيوية الكبرى من الكفاية الوصفية إلى الكفاية التفسيرية(٥) ، يتضح لنا كيف تصبح الآليات منهجاً قائماً بذاته. وعلى وفق ذلك تعاد فلسفة الظاهرة بناء على الحمولة الفلسفية التي تضعها الآلية بين يدي هذه الظاهرة. وكل هذا لم يكن مشهداً مقتصراً على المنهج المعرفي، بل تعداه إلى ما هو أكبر من المنهج، حيث تستقر الأصول المعرفية الأولى. وهي التي تُحسم فيها اتجاهات نظرية المعرفة في دراسة اللغة(٦).

إن سنة التطور هذه قد أصبحت من البديهيات التي لا يتنازع عليها اثنان. ولعل مهمة الباحث المعاصر مهمة عسيرة، فعليه أن يجد اليوم أسباباً مقنعة تتعلق بها خواص دراسة اللغة، على وفق كليات رصد متفق عليها معرفياً من جهة، وتسهم في حلحلة الإشكالات المتراكمة في الظاهرة المدروسة، من جهة ثانية. ولكن ومع ما هو متعارف عليه، كيف يتم تحويل المنهج الموضوعي الوصفي إلى رؤية ذاتية في التفسير؟ هذا السؤال مازال قائماً، يتحدث عن التغيير الذي حمله جومسكي، على النمط الوصفي للمعرفة. ومن المعروف، أن هذا النمط الأخير، وضع الظاهرة اللغوية، موضع التجربة والاستقراء.

وبناء على ما تقدم، يمكننا أن نقول إن منهجة المعرفة اللغوية أمر ضروري لا محالة، والميل بهذه المناهج نحو القوانين المعرفية، يعتبر رافداً شاهداً على سعة المداخل المعرفية للغة، وسواء انتصرنا لرؤية التفسير أو لغيرها، فإن هذا لا يمنع من الاعتراف بأن القوانين المعرفية، تظهر لدى الجميع من مسافة ثابتة لا تتغير. وعليه فإن كل قيمة معرفية ارتبطت

باللغة، عادت وظهرت بجدواها على اللغة نفسها. ولكن الجدوى من المنهجة المتداخلة في صياغة القوانين، لها مثل ما لغيرها من حقوق العمل والمشاركة في المنجز المعرفي. ولذلك فإن حقوق العمل قد تهمش، بسبب نسبة المنهج خطأً، إلى عمل نحوي معين. فالأسباب التي دعت جومسكي إلى ترك الكفاية الوصفية، قد تتعلق برفضه وصف طبيعة وحدات القول، من خلال محصلة تحديد خصائصها. ومع هذا قد نجد من يتعرض لسيبويه، ويعلق على منهجه بالطريقة نفسها(٧). والاعتراض القائم هنا ليس على طريقة العمل، بل في تناول المنهج ومقولاته، والتحدث عنهما في مواضع لا تناسبهما. وما أقصده ليس التعرض لفلان أو فلان، بقدر ما أضع هذه الورقة عند بدايات العمل المنهجي، وقراءة طرائقه المعرفية في تناول المادة اللغوية التي يشترك بها مع المناهج الأخرى.

وإننا أشرنا إلى أن القيم المعرفية، التي أنتجت قوانين، اتسمت بطابع الانسجام والتداخل. أما خلاف ذلك، فلا يمكن نسبته إلى المنهج المعرفي، وإلاّ كيف يحدث الخلاف أصلاً؟. وإذن، فإن هنالك أصولاً للتفكير غير قابلة للدخول في منهج، ربما لسعتها، واحتوائها على منهجية وطرائق عمل متكاملة، تتناسب وطبيعتها التي قد تتسم بالشمول. وأعتقد أن قواعد التفسير يمكن وضعها في هذا الباب، وربما يكون ذلك واقعاً فرضته تنوعات الدراسة التي تنتمي إلى المدرسة التوليدية التحويلية، فضلاً على أهدافها التي عزمت على خلق ما أسمته بالنحو (الكلي). ومهما يكن من أمر، فإن قواعد التفسير لا تصلح أن تكون آليات عمل منهجية. وهذا ما أبعدها عن نقطة الاتفاق مع الحقائق المنهجية الأخرى. فالذي يربط قواعد التفسير، بآليات العمل في المنهج التوليدي، هو سمة التمثيل العقلي، وهي إحدى خصائص قواعد التفسير المهمة التي بنيت عليها خصائص المنهج التوليدي التحويلي. ومعروف أن الدراسات التي تقارن إجراءات هذا المنهج، تستعمل صفة التمثيل في مستويات متعددة فيه، مقارنة لها مع مستويات التمثيل في المناهج الأخرى.(٨)

كما يمكننا أن نضع التمثيل شرطاً معرفياً منهجياً، للتفسير، وهو يعمل ضمن القاعدة الإفلاطونية نفسها، وهي تذهب إلى أن الوسائل المحدودة "غنية بحيث تكفي للتعليل لتنوع اللغات المصدق عليها، ولإمكانات تنوعها في الحقيقة"(٩). فيصبح الفارق بين التفسير والتمثيل واضحاً، في أن الأول يقع في أصل التفكير الذي انبثقت منه هذه المقولة، أما الثاني ـ أي التمثيل ـ فهو آلية معرفية تتسم ملامحها بالخطوات المنهجية، وعملها يكمن في تحليل الظواهر بشكل عام. وأما في تحليل الظواهر اللغوية، فقد انتقلت كثير من خصائصها، لتصبح سمات مشتركة بين المناهج اللغوية.

التمثيل في مبادئه المعرفية واللسانية

إن ظاهرة (التمثيل) لم يتفق على وجودها، بتحديد معين جامع وشامل في نظرية المعرفة. وعليه تكون هذه الظاهرة الخطيرة محصَّلة من الحقول العلمية المختلفة، فهي نظام معرفي مقيد بطريقة التعامل معه. ففي القرن الماضي أثارت جدلاً في الأوساط العلمية، ورصد لمعنى التمثيل في هذه المرحلة ثلاثة تعيينات: أما الأول، فكان يحمل معنى المساواة، ويعود إلى أرسطو. وأما الثاني فقد استعمل للإشارة به إلى أوجه التشابه بين الأشياء أو الصفات التي تختلف فيما بينها. وأما الثالث، فهو معنى التماثل الذي يعتبر معادلة معرفية معقدة ومترامية الأطراف. وبناء على معنى المماثلة الأخير، اختلفت أيضاً،

التعيينات المعرفية لهذه الظاهرة، فكانت المماثلات متنوعة بشكل ملحوظ، منها الجوهرية عندما تشترك الأشياء في عدة صفات، والصورية عندما تشترك عناصرها في بعض العلاقات. ووصل الحد بالمماثلات إلى الجوانب الشعورية، فهناك مماثلة عاطفية، وذاتية، وصوفية وشعرية، وبحسب الصفة التي تناسب مقام الصلات أو التشابهات موضوعة البحث. وقد فصّلت محاولات (روبير بلانشي ١٩٧٣) هذه المسائل بعناية كبيرة(١٠).

وبعد هذه المرحلة اختلفت النظرة إلى التمثيل، فاعتبر بعض الدارسين أن التمثيل هو الأساس في بناء المعرفة الإنسانية، وذهب، إلى أنه انطلاقاً من رسوم الكهوف بدأت هذه المعرفة، وأنجزت على شكل مخططات ذهنية، مغايرة لما هو مألوف في الاستقراء والاستنباط. لقد كانت ظاهرة الرسوم تستند إلى نوع مبكر من المخططات، وهي بمثابة القفزة النوعية في الرؤية البصرية المتعلقة بالأشياء المعبرة عنها. فالحيوانات في الطبيعة لم تلمح منها هذه المخططات، حتى أبدعتها تلك الرسوم على جدران الكهوف(١١). وبهذا صار للتمثيل المكانة الأولى في الوعي الإنساني، فهو أساس البنية المعرفية عند الكائن البشري(١٢). ولو سحبت هذه النتيجة على اللغة سنجد، أن فيها ما يجوّز النظر إلى اللغة، من زاوية كونها كبرى المخططات التمثيلية الإنسانية. وفي ما نجده هنا يعتبر مناسبة جيدة، تعيد للأذهان ضرورة تقديم ما يفرق بين، الكفاية التفسيرية والكفاية الوصفية.

إن هذا يبرهن لنا قدرة الذهن البشري على الفصل بين القانون والظاهرة الممثلة في هذا القانون، ويتم ذلك بناء على الارتباط الجزئي القائم بينهما، حيث يمكن إعادة تمثيل القانون لأكثر من مرة وفي أكثر من ظاهرة. وهذا يسمح أيضاً، باكتشاف القانون من خلال الظاهرة الممثلة به، أو الظاهرة البعيدة عنه، فقياس التمثيل هو قياس جزئي(١٣) أو هو قياس نقل من الخاص إلى الخاص(١٤). وإذن فإننا في التمثيل يمكننا أن نتجاوز حالة القوانين التي قد تسمى باسم الظواهر التي تتمثل بها. وعندها ستبقى هذه القوانين محافظة على صياغتها القريبة من الظواهر، فتكون بذلك مصدراً لظواهر متعددة، وربما لا نهاية لها كما يحدث في توليد الجمل على قواعد محدودة في اللغة. وهذا يعني أن احتكام الذهن البشري إلى قانون التمثيل، يغير من وجهة التعامل مع القانون، ويقترب أكثر من تفعيل هذا القانون كلما اقترب من، أو أمسك بطريقة التمثيل التي يعمل عليها. وعلى أية حال فإن الذهن البشري مخير بتغيير طريقة التمثيل بالاستناد إلى النقطة المركزية في القانون، وعلى أي نحو كانت طريقة التغيير سواء ناتجة عن تحويل أو إبدال تمثيلي، فإن النقطة المهمة التي نبحث عنها هنا، تتمثل في أن العقل الإنساني يكتشف ويبرهن مع كل لحظة تمثيل. كما يمكنه بالتمثيل أن يصل إلى نتائج مهمة لم تكن معروفة قبل لحظة التمثيل.

إن المتتبع لنظريات التمثيل، سيقف به المطاف عند فريجة G. Frege (١٨٤٨– ١٩١١). وقد ذهب بعض الدارسين إلى أن علم اللغة قد ظهر إلى الوجود على يد هذا الفيلسوف الألماني، نتيجة لما حققه في موضوع التمثيل(١٥). يذهب فريجة إلى أن هنالك فرقاً حاسماً بين الأفكار والتمثلات، وهذا الفرق يعود بحسب تفريقه، لاختلاف طبيعة كل من المصدرين المعرفيين، فأنموذج الأفكار يختلف عن التمثيل بالفكرة والطريقة والهدف. وعليه فإن رؤية (فريجة) تستند إلى "أن الفكر يختلف عن التمثل وبخاصة لجهة قولنا: إن فكراً معيناً يحافظ على هويته ذاتها كائناً من كان من حمله، فمضمونه مستقل عن الذات الحاملة له حيث يحيل إلى مجموعة أشياء وليس إلى موضوعات"(١٦). وجرياً وراء هذه المقولة، يمكننا

أن نعتبرها أساس بناء القاعدة المعرفية للسانيات، شرط أن نلتزم هنا بالنظرة الفلسفية التي أسهمت بشكل فاعل، في وصف معظم إشكالياتها. ولعل انسجام المقولة اللسانية مع ظواهر التفكير عند فريجة، أسست منطلقاً ثالثاً للعقل الفلسفي المتعامل مع اللغة، هذا المنطلق تمثّل بظهور مبدأ (التواصل). إذن فالمبادئ المعرفية التي ارتبطت باللغة ابتداءً من فريجة، هي ثلاثة: أولها، التمثيل وهو متعلق بموضوعات صورية، وثانيها: التفكير الذي يحاول الوصول إلى الأشياء الحية في الواقع. وأما الثالث، فهو التواصل الذي يبحث في اللسانيات عن درجة تحقق الواقع في المقولة اللسانية.(١٧) إن الوقفة مع (فريجة) طويلة ولكن باختصار نقول: إنه وسّع من حظوظ التمثيل فلسفياً وأدخله في بنية المعرفة الإنسانية ليتاح استعماله في ميادين متعددة، ومن ثمّ ـ وهذا ما يعنينا هنا ـ وضَع خطوطاً قياسية عامة لموضوع التمثيل في الفكر اللساني عموماً.

وبناء على ذلك يمكننا أن نختار تعريفاً فلسفياً للتمثيل، من بين عشرات المقولات التي ذكرت فيه، واختيارنا يقع على أنه: فكرة تذهب إلى «أن شيئاً مادياً تتطابق أجزاؤه والطريقة التي ركّب بها جزءاً في مقابل جزء مع مجموعة معينة من الأفكار أو الحقائق»(١٨) ، وفي هذا التعريف تظهر مقومات التمثيل، ومظهرها الأساسي هو المطابقة بين متناقضين يجتمعان في الذهن الإنساني. الشيء المادي وهو حقيقة ملموسة، والفكرة المجردة القابعة في الذهن. وعلينا أن نذكر أن هذا التركيب بين هذين المتناقضين، كان ممنوعاً أو ممتنعاً، في بداية القرن العشرين. حتى أن الفلاسفة في حينها أنكروا وجود لغة عقلية تستطيع أن تجمع بينهما. وقد كان ذلك ممكناً حين توصّل إليه عالم الرياضيات البريطاني (آلان تيرنج)، ليجعل من فكرة التمثيل العقلي شيئاً محترماً علمياً. ويمكن لنا أن نفهم، في ضوء عمله، ما الذي يمكن أن يعنيه أن يفكر العقل الإنساني باستعمال اللغة العقلية في مقابل التفكير بأية لغة أخرى مستعملة بين أفراد المجتمع.(١٩)

ومن دون شك فإن واضع التعريف قصد، من جهة ثانية، اللغة موضوعاً للتمثيل. فهي من يستطيع أن يجمع الحقائق المادية في العالم الخارجي، ويطابقها مع الأفكار الذهنية لدى الإنسان. واللغة تضمن أن التطابق سيحافظ على الطريقة التي ركبت بها الأجزاء المادية كما هي. وفضل الحفاظ على العينات الوجودية، يعود إلى نظام التمثيل دون الوسائل المعرفية الأخرى. ويعود إلى اللغة من جهة أخرى لأنها الوسيلة الوحيدة التي استطاعت التعامل مع التمثيل، بوصفه قدرة عقلية كامنة تمتد إلى الواقع الخارجي، من طريق مطابقة القاعدة النحوية، بترتيبها مع هذا الواقع. بعد ذلك علينا أن نصغي جيداً، إلى أن اللغة في مستواها التمثيلي هي لغة غريزية، لغة تتمثل فيها الأنظمة العقلية والاجتماعية على الطريقة التي يعمل فيها التمثيل نفسه. بمعنى: إن علينا أن نبعد اللغة عن مستواها الاجتماعي حين يكون البحث فيها من خلال مستوى التمثيل، سواء كان نحوياً أو دلالياً، أو أي مستوى آخر من العمل النظري أو التطبيقي في اللغة.

ومن الواضح أننا نخرج بنتيجة مهمة هنا، وهي أن التفكير النحوي، يعتبر من الميادين المتميزة، بتعاملها مع الحقائق المعرفية الأولى، ولو افترضنا بناء على هذه القاعدة، أن كل نشاط نحوي متعلق، بأصول معينة من التفكير المعرفي، فإننا يجب أن نحسب حساباً متميزاً للنحو العربي، كونه مدخلاً معرفياً للغة التي تتحدد بناءً عليه، قيمها وطبيعة استعمالها. وفضلاً عن هذا وذاك، فهو ذو صلة قريبة أو بعيدة من الثنائية المترابطة بين ما هو نحوي وما هو معرفي. وعلى أية حال فإن تلك العلاقة تعتبر من العلاقات الخاضعة لمنطق الضرورة. وبناء على منطق الضرورة هذا، يمكننا أن نعتبر ارتباط اللغة

بالعقل، أمراً أحدثه حافز التمثيل العقلي للغة. وفي نتيجة ثانية لهذه الضرورة، يمكننا أن نعتبر (التمثيل) أحد أهم الكفايات التفسيرية التي تتميز بها اللغة المرتبطة بذات الإنسان، وبقدراته اللغوية تحديداً.

وبناء على ذلك، فإن كل وصف سنحمله على النظرية العربية بشكل عام، وعلى جهد سيبويه، بشكل خاص، سيكون، قبل كل شيء، جهداً تمثيلياً خاصاً باللغة العربية. أما المقدمات التي حملناها على التمثيل فهي فقط للبرهنة على أن قواعد التفسير لا يمكن أن تظهر بمعزل عن التمثيل. وهذا ينطبق على التراث العربي، فكل خطوة تمثيلية منهجية، تؤلف قياساً زمنياً خاصاً بصاحبها ومنهجه، ولا يمكن حملها عبر الزمان والمكان. إن تلك نتيجة استخلصناها من فلسفة (فريجة). ولذلك، فإن كل سمة منهجية لسيبويه، تعتبر خالصة له، من دون تدخل معاصر على قواعده النحوية، وكل تدخل من سيبويه، في القاعدة التفسيرية المعاصرة، يعتبر أمراً طبيعياً للتلازم الحاصل بين التمثيل وآثاره الواضحة على القواعد التفسيرية العامة التي تنطبق على اللغات بشكل عام، خارج حدود الزمان والمكان.

القواعد التمثيلية في باب الاستقامة والإحالة في كتاب سيبويه

في النحو العربي يمكننا أن نتلمس في النحوي، أنه يميل إلى تحديد اللغة العربية، بالقاعدة المكتسبة والقانون الثابت، وهما يقعان تحت قانون أكبر هو، (هكذا قالت العرب). وتحت هذا التمييز يمكن أن نجد خاصيات أخر للصوت والصرف، تقع في اللغة تحت ظرف الاكتساب، ويوضع لها قوانين تحت هذه القاعدة المعرفية العامة(٢٠) ومع هذا الاتجاه، لا أجد ضيراً من تتبع بعض الخاصيات التي أظهرتها قواعد مبنية على أسس الغريزة اللغوية عند الإنسان. تلك القواعد التي اعتمدت التمثيل العقلي، وهي التي قادتها تلقائية النشأة في التفكير، والميول الغريزية في الحديث عن اللغة. فإذن ليس من الصعب العثور على ما يعاكس الحدود المكتسبة، ويفرض العكس تماماً. ولكن الصعب في المسألة أن نحوّل كلا الاتجاهين إلى رؤية ذاتية معاكسة ومتفقة مع رؤية التفسير التي ظهرت عندنا في أعلاه. وأظن أن المسألة لا تتعلق بعبقرية المفسر بقدر تعلقها بالمدى المنظور من اللغة. أي القيم التي أضافتها اللغة لطبيعتها، وواقع استعمالها. سواء أكانت تلك القيم، مرتبطة بخاصية اللغة، أم بالخاصية العقلية المسببة لها. وأظن أن في هذا الارتباط، السبب الكافي الذي يكمن وراء قوة الكفاءة التفسيرية، بالنسبة إلى الكفاءة الوصفية. ومن ثَمَّ تمييز عمل سيبويه، من ضمن هذه الدائرة من العمل. ويجدر بي أن أذكّر هنا بأنه قد جرت محاولات عربية كثيرة لوصف عمل سيبويه، وتحديده في دائرة المنهج الوصفي. وقد وقفَتْ عنده لتصف طبيعة وحدات القول، من خلال محصلة تحديد خصائصها(٢١). لذلك كان من المناسب، الخوض في النظام العقلي، في صوره التمثيلية، عند سيبويه. ولا غنى لنا عن القول هنا، إن الصور التمثيلية، أثارت ومازالت تُثير، حقائق جديدة حول اللغة. وإن من المناسب أن نقول هنا: إن اللغة العربية بالذات هي إحدى هذه اللغات المتقدمة والمشاركة في عناصر هذه الثورة.

أولى بوادر صور التمثيل القاعدي عند سيبويه، هي عمل اللغة ضمن شروط مسبقة. تلك الشروط التي يجب أن تصدق في وجودها، سواء صدق الخبر أو كذب. إن الصدق عند سيبويه هو دالة التكوين، ومن ملامحها الرئيسة، أنّها

وضعت الكلام موضع ما ينفّذ بصوره المحدودة ـ وهو أمر مهم في تقنين المداخل للغة ـ الصادقة؛ لأنها مؤتمنة على فاعلية الكلام، دون النظر إلى صدقه وكذبه المنطقيين. يقول سيبويه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة(٢٢):

فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب

فهي تحيل الكلام إلى المستوى الاحتمالي، وصدقه وكذبه، متعلقان بهذا المستوى. إن هذه القاعدة تقرر صفات معينة أخرى للكلام، منها أن قاعدة الإسقاط الدلالي ليست دالة منفردة في الكلام، فحيث وجد المعجم وجد النحو. فإن تحويل القيم من حالة تركيبية إلى أخرى، سيصدق إذا توافر في التحويل تحويل المركبين النحوي والدلالي معاً. ولعل ذلك ينطبق على جميع الصور التمثيلية في هذه القواعد، ومنها القاعدة الأخيرة، (المحال الكذب): "سوف أشرب ماء البحر أمس"(٢٣) ، والتعارض الدلالي فيها، متزامن مع التعارض النحوي. إن الإسقاط المعجمي، وصدر الجملة النحوي منتقضان معاً بمتمميهما. ومثل ذلك ينطبق على قاعدة (المستقيم القبيح) "أن تضع اللفظ في غير موضعه"(٢٤). فالموضع هنا يصدق على النحو بمقدار ما يصدق على المعجم.

ومن الأمور الأخرى في هذا التمثيل، نستطيع أن نفهم من هذه القواعد الأربع، أن التحويل في بنية الكلام، يقاس بناء على القاعدة المجردة التي تتطابق فيها البنية المجردة نحوياً والأخرى المجردة دلالياً. حتى يبدوان شيئاً واحداً. ومثالنا على ذلك ما جاء في القاعدة الأولى: "فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غداً"(٢٥). فخرق القاعدة يتمثل بانفصال البنية الدلالية عن النحوية، وعندها لا يكون الكلام قائماً أو محافظاً على القاعدة المجردة. إن السبب الظاهر معروف، في أنهما ـ أي البنية الدلالية والنحوية ـ في الكلام بنيتين منفصلتين. أما السبب البعيد في مظهر التحويل هذا، فيبدو أنه حاضر بقوة بالتمثيل الذاتي للجملة، معنى ذلك، أن هذا التصنيف واقع على صفة الكلام وهو ممثل ذاتياً، وبهذا تستطيع صور التمثيل، أن تخلق دالة الصدق الخاصة بها في درجات الاستقامة، (الحسن، والكذب، والقبيح). وهذا النوع من الصدق متمثل ذاتياً، وإلاّ، كانت المعادلة قد انتهت عند صدق الخبر وكذبه ـ وهما ليستا صورتين لتمثيل داخلي ـ دون الحاجة إلى هذا التفريع الدلالي والنحوي في بنية الكلام.

إن حماسة سيبويه تجاه النمط التمثيلي للجملة– بعد أن أثمرت لديه الأمثلة الكافية، في ربط الدلالة النحوية بالقاعدة اللغوية، وعلى مسار من التحويلات التمثيلية ذات الطابع القواعدي القياسي العام– أي بعد أن أثمر الجهد، أمثلة دالة على المستوى التمثيلي في الكلام والقاعدة النحوية، نقول: إن هذا التماسك التمثيلي، وفّر فرصة لتحديد ماهية مهمة للغة، في أن تكون، أو لا تكون قد أتاحت إمكانية، أن نرى الأشياء مألوفة لدينا، من خلال معرفتنا اللغوية. وبمعنى آخر يمكننا أن نجسد الفكرة التي تذهب إلى أن حدود اللغة لدى الإنسان، هي حدود عالمه. وبذلك يكون "ما يعرفه المرء أو يعنيه، مطابقاً لما يعرف أو يعني من خلاله الأشياء"(٢٦). إن تطابق القدرة العقلية، مع خاصية لغوية وانعكاسها فيها، يعتبر قلقاً قديماً رافق الإنسان في تفكيره باللغة. قد يكون منشأ القلق من عدم فهم الجملة، على الرغم من تنوع الوسائل المتاحة لذلك(٢٧) ، أو قد يتمثل باحتمال اضطراب مكوناتها حين إطلاقها. إن هذا هو ما يريد أن يصل إليه سيبويه، أي الوصول إلى احتمال الاضطراب فيها بذاته، بالمقارنة مع إطلاقها. ولعل وجه المقارنة بين ما هو: (مستقيم، وحسن، وكذب،

www.0kpdf.com

وقبيح)، يجعل من اللغة أداة تمثيلية، أكثر من كونها وسيلة تواصل(٢٨) ، لأن الاستقامة معدلة بطريقة التمثيل الحسن والكذب والقبيح.

وبالعودة إلى مطلب الانسيابية في تمثيل الأشياء في اللغة، لدى سيبويه، نجد أن الكشف المعرفي على الأشياء، لا تقوم به اللغة. وإنما هو في طريقة التمثيل المحبوسة حصراً على قوانينها، فالممكن والمحال، لا ينتجان في اللغة، أكثر من المعقول واللامعقول، أو المفهوم واللامفهوم، أو المحسوس واللامحسوس. ولكنه في التمثيل أنتج الاستقامة، وهو ابتكار تمثيلي جديد، لما طابق الهدف من الكلام، وهو معاينة المألوف من الواقع، على أساس ما هو تمثيلي من اللغة. إذن المداخلة بينهما تامة في ذهن سيبويه، ولكن تقطعهما دالة الصدق (وهي دالة انتقلت في قياسها من الخاص إلى الخاص)، أو من الواقعة إلى الواقعة، لتمنح صفة الاستقامة سمة (الحسن، والكذب، والقبيح) كما ذكرنا في أعلاه. إن هذا يبرهن، أن اللغة واقعة موقع التمثيل التام، فما يعرفه المتكلم من خلال اللغة، يطابق حقيقة وجوده في الواقع. بشرط أن تكون المعرفة واقعة في حدود القياس التمثيلي. وأن يكون هذا القياس، حاضراً في كل مرة، تنقل فيها معالم اللغة خواص الواقعة المختزلة التي تتحدث عنها. سنجد أن الخواص منتقلة بين اللغة والواقعة المتمثلة فيها.

لذلك، يمكننا أن نستنتج، أن التفكير العربي الذي يمثله سيبويه في الفلسفة النحوية، يذهب إلى، أن الواقعة الاجتماعية التي يتعارف عليها الناس، هي واقعة تمثيلية. إن هذا يعني، أن الفكر النحوي العربي، يريد أن يصل بالناس، إلى أن تتطابق آراؤهم على الواقعة الاجتماعية، بأن تكون في أمثلة التمثيل، هي الواقعة الاجتماعية نفسها. والدليل على ما نذهب إليه هنا، فضلاً عمّا تقدم، متأتٍ من الثقة المطلقة التي يمنحها النحو للمتكلم، تجاه الموضوعات المدروسة. وتلك من المسلمات التي حاول أن يرسخها النحو العربي ابتداءً من سيبويه. ولا شك أن مثل هذا الإجراء قد يجلب الطابع السكوني للمعرفة، وبالتحديد من زاوية فهم الأشياء. ومع ذلك فإن التفكير النحوي في هذه النقطة لا يريد أن يهدم ثقة المتكلم بالأشياء المدروسة. فهو يحافظ على مسافة بينية، يمتد من خلالها إلى الأشياء كما هي في الخارج. إن هذه المسافة، أشبه بالمسافة البينية، الفاصلة بين النحو والدلالة. إلا أن الفارق بينهما يكمن في أن إمكانية الفصل بين النحو والدلالة قائم على الرتبة والمنزلة، وتدخّل السياقات غير اللغوية. أما في حالة تطابق قوانين الكلام مع العالم الخارجي، فهو أمر تحدده مسافة واحدة مقرة في أصل تمثيل اللغة لهذا العالم. إذن فالملازمة بينهما، تجعل حقيقة الاقتراب من الأشياء، حقيقة تناظرية. بمعنى: إن وجود الواقعة الاجتماعية في المسلسل النحوي للكلمات، يعبر بالضرورة عن بعد تناظري لهذه الحقائق في مسلسلها الطبيعي الاجتماعي. وأظن أن هذه الفلسفة لا تبعث على السكون أو تهدم المعرفة، وهي في المسلمة النحوية العربية، كافية لطمأنة القلق الغربي في انتقاده له(٢٩).

ومع كل ما تقدم أجد أن بحث المسافة البينية بين النحو والدلالة، وهي التي يرسم لها سيبويه، في باب الاستقامة والإحالة، مدخلاً رائعاً، أجده مطلباً مهماً انتبهت له البحوث النحوية المعاصرة. ومن يتصفح شبكة المعلومات تحت مصطلح (interface) ، سيجد بحوثاً كثيرة تحاول أن تقيم شكلاً معيناً من العلاقة بين النحو والدلالة. وهذا المدخل، يعتبر اليوم من المداخل الواسعة، وبسبب ذلك علينا أن ننظر بجدية إلى أن باب الاستقامة والإحالة عند سيبويه، يؤلف بذاته مدخلاً نظرياً مهماً في هذا الموضوع.(٣٠)

ويمكن أن نضيف من مصادر التمثيل النحوي عند سيبويه، هو تطابق العلاقات النحوية. ففي الظاهر يبدو التطابق مثالاً جيداً عند نقاد جومسكي، يصلح لنقد التمثيل بالبنية النحوية. فعندهم من الصعب وضع التطابق النحوي نتيجة، للتمثيل الموحد للبنية(٣١) ، فهو إذن صورة موحدة مع الاختلاف الموجود، في صور العلاقات النحوية التي يرونها مختلفة عن البنية العميقة الموحدة، وهذا برأيهم يعد متناقضاً ولا يصلح وضعه في المقدمات النحوية. وعلى ما هو عليه من هذه الحال، يصبح عرضة للانتقاص، بتأثير عامل الدلالة عليه. فإن هؤلاء يريدون للتطابق أن يحمل عناصر المعنى، وهم يقربون وضع البنية من موضوع تضافر القرائن في الجملة(٣٢). هكذا يمكن أن نقرأ هذا التداخل في عملهم بين التطابق النحوي والبنية العميقة، فبدلاً من أن يكون التطابق نحوياً يكون دلالياً، والبنية العميقة لا تكون نحوية وإنما دلالية(٣٣).

وبالعودة إلى التطابق النحوي الذي يتبناه سيبويه، نجد أن في باب الاستقامة والإحالة، كما أشرنا سابقاً، تفريع في دالة الصدق، بين المظهر الدلالي والمظهر النحوي، فسمة الاستقامة متفرعة نحوياً في علاقات الإبدال، والقياس على القيمة الأم المسبقة، وهي الكلام المستقيم التام الذي يحسن السكوت عليه. إن هذا التعريف بالذات كان وليد التفكير في مسألة الاستقامة والإحالة، وبعدها صار التعريف السائد للكلام، عند سيبويه. يقول: "ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبدُ اللهِ. حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً"(٣٤). وهكذا تداوله النحاة من بعده. وهذا يدل دلالة قريبة، على القيمة الذهنية المسبقة للجملة. وبالمحصلة، فإن التطابق النحوي مع البنية المفترضة السابقة على صور الجملة الممكنة باحتمالاتها الواردة في هذا الباب، تدل بشكل قاطع على المطابقة النحوية بكل إمكاناتها المتاحة، بين المفترض (المسبق)، والحالي أو المحتمل. ومن البديهي أن المتغير سيكون في المحتمل، وهو وصف دقيق للبنية السطحية التي نتعارف عليها اليوم، وهي التي فتحت باب احتمال الكلام وتنوعه على أصوله. إذن، فإن التطابق بين المستويين في الفكر النحوي، لازمة من لوازم الفرع والأصل، وهذه قاعدة تفسيرية تضمنتها إجراءات سيبويه في باب الاستقامة والإحالة.

نفرغ مما تقدم أن القياس النحوي هو الذي ساد موضوعة التطابق النحوي. ومع هذا، فإن وجود الدلالة الذي يعد مصدراً للخلاف، حاضر في هذا الباب، والإشارة هنا إلى تفرع الاستقامة في المستوى الخبري، في (حسن، وكذب، وقبيح).

إن هذه القواعد الدلالية الملاصقة للتركيب، أعطت النحو العربي سمة تميزه عن البنيوية التوليدية، في شقيها النحوي والدلالي، وهي أن النحو العربي، لم يقم أبداً على فكرة اشتقاق البنية، (المبنى) وإنما تحدد عمله في فكرة التفريع على المبنى، وبمستوى الفهم التفسيري القائم على النحو والدلالة معاً، وبشكل متزامن. إن هذه النتيجة تصلح تعريفاً للقواعد التفسيرية والنحوية في الفكر النحوي العربي. فنقول: إن القواعد التفسيرية في الجملة العربية، مثّلت بالمستوى الفرعي على نحو ما فعلته بالمبنى الرئيسي، فحافظت على خاصياته البنائية، في جميع الأشكال التي آل إليها. وبذلك ضمنت فهماً موحداً لهذه الخاصيات المنقولة عند مستعمليها. وقد كانت اسمية المحمول إحدى أهم الخصائص المنقولة بقواعد التفسير في النحو العربي. وأعتقد أنها نقلة تمثيلية كبرى بين المستوى الأول والثاني، ولاسيما بما يحدث فيما سماه النحاة بعد ذلك بتأويل الجملة بالمفرد، أو الجملة التي ليس لها محل من الإعراب. وقد نفرد له بحثاً منفرداً في المستقبل بإذن الله.

وختاماً نقول: إن باب الاستقامة والإحالة تضمن قواعد تمثيلية مهمة في الكشف عن نمط النحو العربي التمثيلي. وهذا الباب بالذات يعتبر، معياراً كاشفاً لهذا النوع من التفكير النحوي الذي تمتع به سيبويه. وأرجو أن لا أكون قد أخللت بهذا الإيجاز

www.0xpdf.com

عن بلوغ فكرة التأصيل النحوي التي أطلقها سيبويه في هذا الباب وأراد لها أن تتسع لكل عمله في (الكتاب). ومن الله التوفيق.

الخلاصة والنتائج

من خلال ما تقدم يمكن أن نخلص إلى أمور منها:

١- أن الظاهرة اللسانية في بعض جوانبها، ارتبطت بالمستوى التمثيلي للمعرفة، سواء في بنائها الاجتماعي، أم في بنائها المعرفي الصرف. لذلك كانت قواعد التمثيل، ليست قاعدة معرفية مستقلة، بامتياز معرفي. إنما كانت وما زالت مرتبطة، بالظواهر والقوانين المكشوفة والمضمرة. ويتلخص عمل هذه القواعد، على نقل الخواص من وإلى هذه الظاهرات والقوانين. لذلك، فإن التمثيل يعتبر مبدأ معرفياً، أسقط عنه الوعي التاريخي، فمن الممكن أن نجد مثل هذا الوعي حاضراً في القياس الاستنباطي، ومثله في القياس الاستقرائي، ولكن ما نجده في القياس التمثيلي هو شروط مسبقة لوجود الحقيقة التاريخية والاجتماعية. وبمعنى آخر، إنه موجود في المحيط الحياتي، قبل أن يسبقه الوعي التاريخي إلى هذا المحيط. يمكننا أن نقرأ في مزايا اتفاق اللغة التي يمارسها جميع البشر، ضوابط تمثيلية، قد لا يملكها جهاز مفاهيمي آخر. وربما ستكون اللغة، هي من يمثل كبرى المخططات التمثيلية في نظريات المعرفة نفسها.

٢- لقد امتازت القواعد التمثيلية في اللغة، بميزات كثيرة، كانت عرضة للنقد والبناء على مستوى أكثر من نصف قرن. فكانت مصدراً مهماً لوعي الناس بلغتهم، من جهة، وتسجيل أكبر مشتركات تربطهم بلغات أخر من جهة ثانية، وكانت تلك نتائج حصدها الفكر الغربي المعاصر. وبما أن قياس المعاصرة غير مهم في مطلب التفسير. فإن الوعي العربي بلغته، أظهر لنا نتائج لم تكن من دونها لتفهم ، بعض الأطروحات الكبرى الغربية اليوم، فيما جرى على مستوى النظرية النحوية المعاصرة. إذن فقد ترك العرب بصمتهم في هذا المحور من الدراسة النحوية والدلالية. إن هذا في حساب هذه الورقة البحثية، متفرد في أمور متعددة، ذكرناها في معرض تحليلنا لباب الاستقامة والاحالة عند سيبويه. وكانت خلاصتها، أن البنية التمثيلية الكبرى في مفهوم سيبويه، هي بنية المحمول الاسمي، ولذلك كانت أكبر خطوة تحويلية يشهدها النظام النحوي العربي، بشكل قياسي تمثيلي، تكمن في تحويل العنصر الفعلي إلى الاسمية، لا التحويل من المعلوم إلى المجهول الذي تبنته البحوث اللغوية الغربية، وبناء على هذه الخطوة، كان التمثيل العربي يبتعد عن الاشتقاق، ويتمسك بالتفريع على المباني الكبرى في الجملة.

٣- أما في الجانب التطبيقي، فإن جميع ما مرّ بنا من توصيفات لكل خطوة تمثيلية، يعتبر بالضرورة من التوصيفات المعدة معرفياً، لاحتواء الخطوة الإجرائية التطبيقية. ومن ميزاتها أنها تحافظ على مصدر الوعي الكامن في القواعد النحوية، ونظام التمثيل بهذه القواعد يسهم في بناء نظام معرفي يربط المتكلم بلغته على نحو من الهيمنة بصيغ الكشف الذاتي للمعرفة اللغوية.

الهوامش

١.المعرفة اللغوية، طبيعتها، وأصولها، واستخدامها، نوم جومسكي، ترجمة وتعليق وتقسيم، د. محمد فتيح، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٩٣. ١٢٣.

٢.ينظر : نفسه، ١٢٤.

٣.ينظر : نفسه، ١٢٤.

٤.المعرفة اللغوية، ١١٩.

٥.المنهج البنيوي يعد من المناهج ذات التجربة الطويلة، يؤرخ له في عام ١٧٢٥ حينما نشر القاص الإيطالي جامباتستا فيكو كتابه "العلم الجديد". وقد تضمنت خطوات (فيكو) النظر في الاستجابات الإدراكية البدائية، فهي بحسب رأيه «استجابات ذات نظام مختلف كلياً وله وظيفة ذات طبيعة إدراكية جوهرياً». البنيوية وعلم الإشارة ، ترنس هوكنر، ت. مجيد الماشطة، بغداد، ١٩٨٦. ٩، ١٠. أما ارتباطه في اللغة فيؤرخ له بـ(ديسوسير)، وتسميته معروفة بالمنهج الوصفي، ومن هنا سمّاها جومسكي الكفاءة الوصفية. وبناء على ذلك يمكن تصنيف أعمال جومسكي من ضمن المدرسة البنيوية، مع اختلاف ملحوظ بين المنهجين.

٦.تُقسم الاتجاهات المعرفية النحوية بشكل عام إلى اتجاهين الأول يبني القواعد النحوية على أنها قوانين مكتسبة، أما الاتجاه الآخر فيقول إنها ضربان الأول مورّث والآخر مكتسب. شظايا لسانية،مجيد الماشطة ، ط١، دار السياب لندن،ص٥٣.

٧.قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ط١ ،منشورات الاختلاف، والدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، وبيروت، ٢٠٠٩. ص٢٢١.

٨. القضايا الأساسية في علم اللغة، كلاوس هيشن، ترجمة د. سعيد حسن بحيري، ط١ القاهرة، ٢٠٠٣. ١٨٥ وما بعدها.

٩.المعرفة اللغوية ، ١١٩.

١٠. الاستدلال روبير بلانشي، ت. محمود اليعقوبي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣. ص٢٣٧ وما بعدها.

١١.اللغة ونظرية العقل، دراسات مترجمة، إعداد وترجمة ميثم رشيد حميد، رقم الإيداع ٦٩١ بغداد، ٢٠٠٨.ص١٤٤

١٢.من الباحثين من يعزو إلى الاستدلال بالتمثيل وظيفة ضمان قدرة التفكير على الإبداع، فهو الذي ينسج رويداً رويداً كل خيوط الفكر، وحتى مادته، وفائدته تقع قبل كل شيء على الإفهام، وبه يتم بناء الفكر في جميع درجاته. ينظر إلى : الاستدلال، روبير بلانشي، ٢٤٠.

١٣.هناك إشارة مهمة إلى أن مصطلح **analogy** استعمل فلسفياً بمعنى التمثيل، وهو : إلحاق جزئيٍّ بجزئيٍّ آخر في حكمه لمعنى مشترك. معجم مصطلحات اللغة والأدب، مجدي وهبة، وكامل المهندس،ط٢، بيروت، ١٩٨٤. ص١٢٠. وهذا التعريف اختلف عن التمثيل **representation** الذي نقصده هنا، ولكنه تضمن آلية من آليات عمله.

١٤.يمكن أن يقارن التمثيل هنا بالقاعدة الاستنتاجية (الاستنباط) قياس العام على الخاص، والقاعدة الاستقرائية قياس الخاص على العام، والتمثيل قياس الخاص على الخاص. ينظر: الاستدلال، روبير بلانشي، ٢٣٧.

١٥.فلسفة التواصل، جان مارك فيري، ترجمة وتقديم د. عمر مهيبل ط١ منشورات الاختلاف، ٢٠٠٦. ص٢٤.

١٦.نفسه، ٢٥.

١٧.في مبدأ التواصل يمكن الرجوع إلى نظرية هابرماس ، ينظر في النظرية النقدية التواصلية، حسن مصدق المركز الثقافي العربي ط١، المغرب ولبنان، ٢٠٠٥. ص١٤٦.

١٨.الغريزة اللغوية، كيف يبدع العقل اللغة، ستيفن بنكر، ت. حمزة بن قبلان المزيني، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٠.ص٩٣.

١٩.ينظر في المصدر ذاته، ٩٣.

٢٠.ينظر شظايا لسانية، ٥٣.٥٥.

٢١.نذكر هنا آخر المحاولات العربية في وصف النحو العربي وتقويمه على الأسس الوصفية، ما جاء به أحمد العلوي، وعرض له بشكل مفصل حافظ اسماعيل، وزميله في كتاب: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ط١ ،منشورات الاختلاف، والدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، وبيروت، ٢٠٠٩. ص٢٢١.

٢٢.الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، علم الكتب، بيروت، ١٩٨٣. ٢٥/١.

٢٣.الكتاب، ٢٦.

٢٤.نفسه، ٢٦.

٢٥.نفسه، ٢٥.

٢٦.القضايا الأساسية في اللغة ، ١٨١.

٢٧.هذه المسألة هنا لا يمكن دمجها مع مشكلة إفلاطون، التي عرضنا لها في السابق، وإنما تعتبر المشكلة المقابلة لها، وما فعله جومسكي، أنه قابلهما معاً.ومن الضرورة أن تأخذ المشكلتان معاً عند التعرض بالنقد لنظرية جومسكي. وأحسب أن كلاوس هيشن لم يراع هذه المسألة حين نقد قضية. الأشياء المألوفة في المستوى التمثيلي للغة. ينظر القضايا الأساسية في اللغة، ١٨١.

٢٨.هذا التوصيف المعرفي للغة أطلقه جومسكي منذ وقت مبكر من نظريته، وهو من الأسس التي اعتمدها ليخالف الاتجاهات اللسانية السائدة آنذاك، فهو يعرف اللغة بأنها أداة حرة للفكر، بل وأداة لتكوين الفكر نفسه. ينظر الاتجاهات السيميلوجية المعاصرة، مارسيلو داسكال، ترجمة حميد لحمداني، وأخرين، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٨٧. ص٤٨ و ٥٠. ولكن للحقيقة التاريخية، يجب أن نعترف، بأن قياس اللحن في الكلام العربي، هو قياس تمثيلي ، إلى يوم الناس هذا، لذلك فقد اختزلت اللغة في القاعدة النحوية بوصفها أداة التمثيل الحر، عند النحوي أو المتكلم أو الكاتب الذي يصحح خطأ من يخطئ.

٢٩.ينظر حول ذلك، القضايا الأساسية في علم اللغة، ١٨١.

٣٠.وقد انتبه بعض الدارسين إلى أهميته، أذكر منهم محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه النحو والدلالة.

٣١.ينظر القضايا الأساسية في علم اللغة، ١٨٦.

٣٢.موضوع تضافر القرائن يرجعه تمام حسان إلى منهج التعليق في النحو العربي بالاستناد إلى عبد القاهر الجرجاني، ويمكن أن يبحث من جهة أخرى في فلسفة الوصفيين، ولكن لتقريب ما يحدث عند أصحاب الدلالة التوليدية في البنية العميقة، فإن تضافر القرائن يعتبر تنوعات دلالية على بنية عميقة موحدة، يتم الوصول إليها دلالياً. وهو عند تمام حسان يسميه (تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد) ، ولكن دون أن يشير إلى مصدر معاصر يبني على هذا الاتجاه. ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ط٥، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٦. على التوالي ١٨٩ و ١٩١.

٣٣.من أصحاب هذا الاتجاه جورج لايكوف، في كتابه اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ١٩٩١. وحمل منهجهم بدءاً من أعمال هذا الرجل اسم الدلالة التوليدية، نقيضاً مشتقاً من المدرسة الأم، النحو التوليدي. وعندما لاقى استحساناً في علم الدلالة، صار يطلق على المنهج الدلالي الذي تمثله مدرسة جومسكي من وجهة نظر الدلاليين (الدلالة التفسيرية، أو التأويلية) مقارنة لها بالدلالة التوليدية.

٣٤.الكتاب، ٨٨/٢.

www.opdf.com

المصادر والمراجع

- الاتجاهات السيميلوجية المعاصرة، مارسيلو داسكال، ترجمة حميد لحمداني، وأخرين، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٨٧.
- الاستدلال روبير بلانشي، ت. محمود اليعقوبي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣.
- البنيوية وعلم الإشارة ، ترنس هوكز، ت. مجيد الماشطة، بغداد، ١٩٨٦.
- شظايا لسانية،مجيد الماشطة ، ط١، دار السياب لندن،
- الغريزة اللغوية، كيف يبدع العقل اللغة، ستيفن بنكر، ت. حمزة بن قبلان المزيني، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٠.
- فلسفة التواصل، جان مارك فيري، ترجمة وتقديم د. عمر مهيبل ط١ منشورات الاختلاف، ٢٠٠٦.
- في النظرية النقدية التواصلية، حسن مصدق المركز الثقافي العربي ط١، المغرب ولبنان، ٢٠٠٥. ص١٤٦.

- قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ط١، منشورات الاختلاف، والدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، وبيروت، ٢٠٠٩.
- القضايا الأساسية في علم اللغة، كلاوس هيشن، ترجمة د. سعيد حسن بحيري، ط١ القاهرة، ٢٠٠٣.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، علم الكتب، بيروت، ١٩٨٣.
- اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ١٩٩١.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ط٥، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٦.
- اللغة ونظرية العقل، دراسات مترجمة، إعداد وترجمة ميثم رشيد حميد، رقم الإيداع ٦٩١ بغداد، ٢٠٠٨.
- معجم مصطلحات اللغة والأدب، مجدي وهبة، وكامل المهندس، ط٢، بيروت، ١٩٨٤.
- المعرفة اللغوية، طبيعتها، وأصولها، واستخدامها، نوم جومسكي، ترجمة وتعليق وتقسيم، د. محمد فتيح، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٩٣.
- النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف،